الإنسان والمدينة للأبحاث
الإنسانية والاجتماعية

الدعم.. سؤال وجواب

الدعم.. سؤال وجواب

صادر عن الإنسان والمدينة للأبحاث الإنسانية والاجتماعية 2025
الحقوق محفوظة بموجب رخصة المشاع الإبداعي: نسب المصنف غير تجاري
-منع الاشتقاق / الإصدارة 4,0

مقدمة

تُقدِّم هذه الورقة رصدًا سريعًا وملخصًا لمسار الدعم في مصر منذ بداية القرن العشرين وحتى الآن، مع سرد مختصر غير مُخل للسياق التاريخي الذي واكبه، بدءًا من الحرب العالمية الأولى والثانية، ثم عصر يوليو 1952 بخمسيناتها وستيناتها، ثم انفتاح السبعينات وما بعده وصولًا للحقبة الحالية، ورصد لمسار الدعم الحكومي في قطاعين حيويين في الاقتصاد المصري؛ وهما: الخبز والمواد البترولية.

1- كيف ومتى ظهر الدعم لأول مرة؟

بدأت الدولة في دعم بعض السلع في العقد الثاني من القرن العشرين إبّان الحرب العالمية الأولى بشكل غير مؤسَّس، وذلك على خلفية الركود والكساد والعوز الذي ساد العديد من أقاليم العالم بسبب تبعات الحرب، وبالعودة بالتاريخ للمصادر- وأغلبها صحفية نظرًا لندرة المصادر الرسمية الرقمية التي تتحدث تفصيلاً عن الدعم في النصف الأول من القرن العشرين والتي لا تذكر حتى عام تأسيس وزارة التموين[1]- تمثلت بداية الدعم في استيراد الحكومة لكميات من القمح والدقيق من أستراليا حيث تولت بيعه في منافذ تابعة لها بأسعار مخفَّضة وتَحمّلها فارق التكلفة، بجانب توفير الكيروسين والأقمشة الشعبية (الكستور). فيما لم يتسنى معرفة مدى امتداد هذا الدعم زمنيًا أو مكانيًا، يوجد مرسوم ملكي بإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية قبيل الحرب العالمية الثانية مباشرةً وكان ضمن مسؤولياتها أعمال البر والإحسان وتحسين أحوال العامل والفلاح ورفع مستوى معيشتهما، وذلك قبل دمج الوزارتين لاحقًا ثم فصلهما مرة أخرى[2].

2- متى بدأ التموين يأخذ طابعًا مؤسسيًا؟

كما الحرب العالمية الأولى، لم تكن المملكة المصرية- آنذاك- جزءًا من الحرب العالمية الثانية، إلا أن وجودها تحت الاحتلال البريطاني جعل منها جبهة خلفية ليس لبريطانيا فحسب وإنما لمعسكر الحلفاء كاملاً في بداية الحرب، ثم إحدى جبهاتها المهمة مع اتساع رقعة الحرب بعد وصولها لشمال أفريقيا وتجاوزها حدود مصر الغربية، مما خلق وضعًا من الكساد وغلاء كبير في أسعار السلع الأساسية خاصةً مع استنزاف الموارد المصرية لصالح جبهة الحلفاء، ما أدى- مع ركود التجارة العالمية كذلك- لوضع شبيه بوضع الحرب الأولى. وهذا ما دفع بالحكومة في أوائل الأربعينات لتطبيق برنامج دعم للمواطنين كإجراء لتخفيف آثار الحرب الاقتصادية باستخدام بطاقات تموينية لأول مرة لتوزيع مواد غذائية على المواطنين شهريًا وبحصص محددة للشخص الواحد في الأسرة، واتسعت قليلًا من الدقيق لتضم الكيروسين المُستخدم في الطهي ثم القماش الشعبي (الكستور).

1- صفحة تعريفية بوزارة التموين والتجارة الداخلية، وتكتفي بالإشارة لتاريخ تأسيسها بأنه بين الحربين العالميتين https//:tinyurl.com2/fuur373

2- نبذة تاريخية عن وزارة التضامن الاجتماعي، موقع الوزارة الرسمي https//:tinyurl.com4/rzeem2j

(1) صورة لبطاقة تموين تعود لأربعينات القرن العشرين

وفي أعقاب نهاية الحرب، أصدر الملك فاروق مرسومًا ملكيًا خاصًا بشؤون التموين حمل رقم 95 لعام 1945 يمكن اعتباره الخطوة الثانية في توجه الدولة نحو تنظيم الدعم بشكل مؤسسي وتحديد أسعار السلع المدعومة وغير المدعومة ومدى مطابقتها للمواصفات، وأحكام تداول القمح والشعير والأرز والذرة وكذلك اللحوم والسكر والقطن، وإسناد مسؤوليات للجنة التموين العليا ووزراء التموين والزراعة وأصحاب المخابز والمسالخ والمحالج وغيرهم[3].

لوزير التموين الغاء البطاقات والتراخيص فى أى وقت أو تعديل الكميات المقررة بموجبها أو إيقاف الصرف بها للمدة التى يحددها .

مادة ٣٥ — لا تترتب أية مسئولية مدنية على الحكومة بسبب عدم منح بطاقات أو ترخيصات الغزل والمنسوجات أو إلغائها أو تعديلها أو عدم صرف الكميات المبينة بها تنفيذا لأحكام هذا المرسوم بقانون أو للأحكام التى كان معمولا بها قبل صدوره .

مادة ٣٦ — يجوز لوزير التموين بقرار يصدره تنظيم وسائل الرقابة على مصانع الغزل والمنسوجات وغيرها لتعرف مقادير إنتاجها وكيفية التصرف فيها .

الباب العاشر

حظر الاستيلاء على ما يوزع من المواد والمنتجات إغاثة للفقراء والمصابين

مادة ٤٢ — يحظر الاستيلاء على المواد والمنتجات وغير ذلك من السلع التى توزعها الحكومة أو الهيئات أو الجمعيات الخيرية أو الأفراد لإغاثة الفقراء والمصابين من أهالى المديريات والجهات التى يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين سواء أكان الاستيلاء عن طريق الشراء أم المقايضة أم بأية وسيلة أخرى .

(2) جزء من مرسوم القانون 95 لسنة 1945

3- مرسوم بقانون رقم 95 لسنة 1945 الصادر في 2 أكتوبر من نفس السنة، موقع منشورات قانونيةhttps//:tinyurl.com4/fu3n53p

(3) كوبون توزيع كيروسين يعود لعام 1948

غير أن تلك الإجراءات ورغم أنها كانت باكورة توجه مؤسسي حقيقي نحو تقديم الدعم للمواطنين، عانت من غياب التخطيط الذي يراعي البُعد الجغرافي لحصْر الفئات الأكثر احتياجًا واستحقاقًا. فبقي التفاوت الكبير بين الريف والمدن، والوجه القبلي والبحري، ولم تخرج رغم مؤسسيتها عن الإطار الرعائي شبه الخيري أكثر منها سعيًا لتحقيق العدالة الاجتماعية، بجانب ضعف التمويل الحكومي الذي أبقاها في نطاق ضيق وتأثير محدود وبقيت في نطاق البر والإحسان وحرم فئات كبيرة مستحقة من ذلك الدعم.

3- متى بدأ الدعم يتوسع؟

مع فترة الخمسينات بدأت مرحلة جديدة في جدية تبنّي الدولة لدعم السلع بعد يوليو 1952 ودور متزايد لها في الاقتصاد، تمثّل في سياسة الإصلاح الزراعي الذي مثّل التوجه المبكر لإعادة توزيع الثروات وصعود القطاع العام من تلك اللحظة فصاعدًا ونمو دوره في دعم أسعار السلع الغذائية وتوفيرها للمواطنين، وتحمّل مسؤولية تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية من صحة وتعليم وكذلك الإسكان، وقد عملت الحكومة عبر خططها لتوسيع نطاق استفادة أكبر عدد من الفئات الاجتماعية من مظلة القطاع العام ومنظومة دعم السلع والخدمات، وكان من علامات ذلك التوجه تأسيس الشركة العامة للتجارة الداخلية عام 1956 بمساهمة من عدد من كبرى شركات القطاع العام في مجالات الأغذية والألبان والمنتجات الزراعية والغزل والنسيج وبنك التسليف الزراعي، لتوسيع الحصول على كافة أنواع السلع[4].

4- قرار تأسيس الشركة العامة للتجارة الداخلية عام 1956، موقع منشورات قانونيةhttps//:tinyurl.com5/cwdc4ws

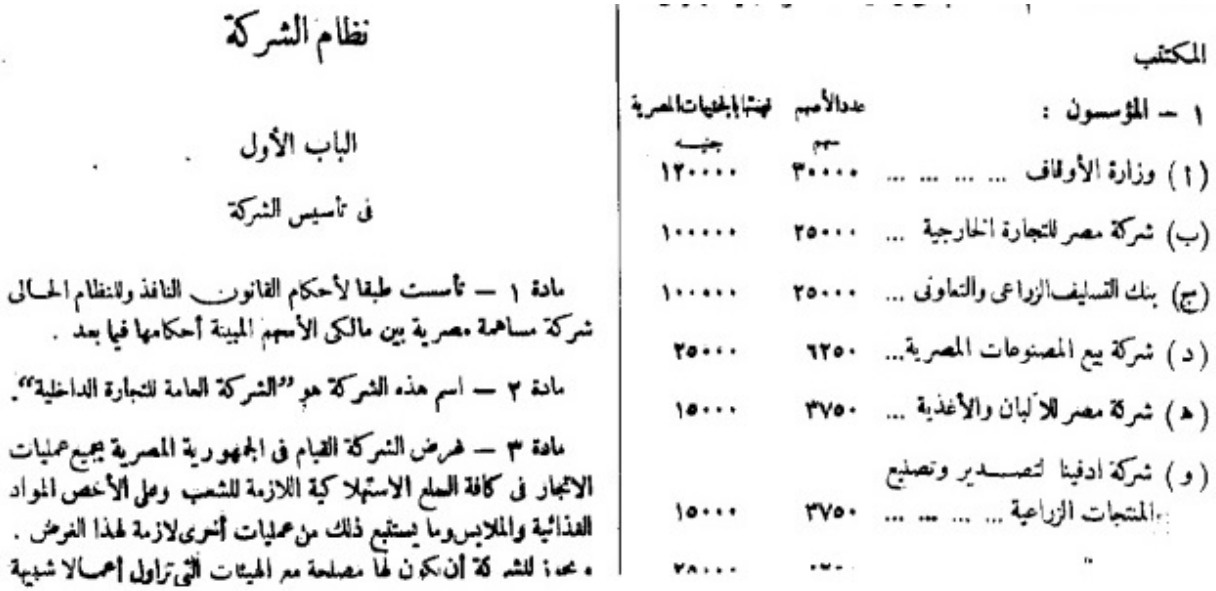

نظام الشركة

الباب الأول

فى تأسيس الشركة

مادة ١ — تأسست طبقا لأحكام القانون النافذ وللنظام الحالى شركة مساهمة مصرية بين مالكى الأسهم المبينة أحكامها فيما بعد .

مادة ٢ — اسم هذه الشركة هو "الشركة العامة للتجارة الداخلية".

مادة ٣ — غرض الشركة القيام فى الجمهورية المصرية بجميع عمليات الاتجار فى كافة السلع الاستهلاكية اللازمة للشعب وعلى الأخص المواد الغذائية والملابس وما يستتبع ذلك من عمليات أخرى لازمة لهذا الغرض . ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة مع الهيئات التى تزاول أعمالا شبيهة

المكتتب

١ — المؤسسون :	عدد الأسهم سهم	قيمتها بالجنيهات المصرية جنيه
(أ) وزارة الأوقاف	٣٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
(ب) شركة مصر للتجارة الخارجية ...	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠
(ج) بنك التسليف الزراعى والتعاونى ...	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠
(د) شركة بيع المصنوعات المصرية...	٦٢٥٠	٢٥٠٠٠
(هـ) شركة مصر للألبان والأغذية ...	٣٧٥٠	١٥٠٠٠
(و) شركة ادفينا لتصدير وتصنيع المنتجات الزراعية	٣٧٥٠	١٥٠٠٠
"	٠٠٠	٢٨٠٠٠

(4) جزء من قرار تأسيس الشركة العامة للتجارة الداخلية بتأسيس عدد من شركات القطاع العام عام 1956

استمرت فترة الستينات على نفس المنوال وبدأت تلمس عددًا من المنجزات في ظل النظام الاشتراكي الوليد وقيام القطاع العام بالدور الأكبر في الاقتصاد والدور المحدود للقطاع الخاص، في ظل الحد الأقصى للملكية في الأراضي الزراعية وإعفاء المنتفعين بقانون الإصلاح الزراعي من جزء كبير من أقساطهم، وزيادة حجم القطاع العام بقرارات التمصير والتأميم لكثير من الأنشطة وإدخال عدد من الصناعات واضطلاع الدولة بدور المنتج والرقيب على السوق وتثبيت أسعاره، وبدء مشروع الإسكان الاقتصادي للأسر محدودة الدخل وإنشاء المساكن الشعبية للطبقة الوسطى والقرارات الرسمية بتخفيض الإيجارات السكنية، بجانب خفض رسوم الدراسة باختلاف مراحلها لأقصى حد ممكن. كل هذا أحدث تغيرًا كبيرًا في شكل ونمط الاقتصاد وملامح المجتمع، بجانب تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية واعتماد تسعيرات جبرية كنتيجة لدعم تلك السلع من خلال مباشرة الدولة عملية الإنتاج وإشرافها على التوزيع بشكل رقابي. كلها كانت خطوات في طريق العدالة الاجتماعية حيث ساعدت على ردم الفوارق الكبيرة بين الطبقات عما قبل 1952 رغم وجود منظومة لتثبيت الأسعار ورقابة على السوق قبل 1952 في واقع الأمر[5]، وبأكثر من قرار أيضًا[6]. كانت بطاقات التموين تضم عدد من السلع أهمها الخبز والأرز وزيت الطعام والسكر والشاي والصابون، وكانت تُباع في المجمعات الاستهلاكية بجانب سلع أخرى بأسعار مخفضة أيضًا كاللحوم والدواجن والأسماك وصلصة الطعام والبُن[7]. غير أن هزيمة يونيو 1967 أدت- فيما أدت- إلى تضاؤل في دور الحكومة في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية كمًا ونوعًا.

5- قانون رقم 96 لسنة 1945، و53 لسنة 1931 بشأن التسعيرة الجبرية.

6- قانون رقم 163 لسنة 1950 بشأن التسعير الجبري وتحديد الأرباح.

7- قانون رقم 128 لسنة 1957 بشأن إعفاء الجمعيات التعاونية من ضمنها المجمعات الاستهلاكية من بعض الضرائب والرسوم، موقع منشورات قانونية https//:tinyurl.com2/fnry5c5.

لكن رغم الضربة التي تلقتها مصر بعد هزيمة 67 من حيث التكلفة البشرية والاقتصادية الكبيرة، وضرب قطاعات مثل السياحة التي كانت لا تزال ناشئة وقطاع النقل خاصةً في محافظات شرق البلاد بسبب القصف، وتوقف عائدات قناة السويس التي أغلقت بعد احتلال سيناء، والتركيز على إعادة بناء القوات المسلحة- استمرت الحكومة في تقديم التموين كأولوية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، وإن كان التموين مقيَّدًا من حيث الكم والكيف؛ حيث كانت الأولوية لتوفير الاحتياجات الأساسية على حساب ما سواها، وقُلّصت النفقات في قطاعات أقل أهمية لدعم السلع الأساسية كالحبوب والزيت والسكر، وحُددت الحصص الشهرية من السلع للأسر عبر بطاقات التموين، وتمكنت الدولة بتلك السياسة- بجانب الدعم الذي تلقته من دول عربية ومن الكتلة الشرقية وعلى رأسها الإتحاد السوفيتي السابق- من الحفاظ على تقديم التموين، واستمرت تلك السياسة إلى حرب أكتوبر.

4- متى بدأت الدولة في التراجع عن الدعم؟ وهل لهذا علاقة بمواكبة مرحلة الانفتاح؟

بعد حرب أكتوبر وفي عام 1974، دشّن الرئيس السادات توجهًا اقتصاديًا مختلفًا، حيث أعلن عن شروع مصر في سياسة الانفتاح الاقتصادي لتطوير الاقتصاد المصري عن طريق فتح الأسواق المصرية أمام الاستثمارات الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص وتخفيف دور القطاع العام تدريجيًا. وأرجع ذلك إلى إنهاك الاقتصاد المصري بسبب الحروب. وأدى هذا التوجه إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد لشراء منتجات إما كمالية أو لها نظير محلي، وظهرت مصطلحات جديدة مع دخول البلاد في تلك المرحلة مثل «القطط السمان»، الذي كان يرمز آنذاك لطبقة جديدة من رجال الأعمال التجار الذين عملوا بالاستيراد وغيره في مرحلة ما بعد الحرب، وانتفعوا من الأزمة الاقتصادية، وتمكنوا من صناعة نفوذ سياسي اجتماعي من التوجه الجديد.

ورغم توافر موارد جديدة للعملة الأجنبية من إيرادات قناة السويس بعد إعادة افتتاحها عام 1975 وتحويلات المصريين بالخارج بدأت الأسعار ترتفع منذ منتصف السبعينات وبناءً على توصيات من صندوق النقد الدولي بفعل تزايد تكاليف استيراد السلع الأساسية عقب ارتفاع أسعار النفط والأزمة الاقتصادية العالمية، وهو ما قالت الدولة أنه سيدفعها لزيادة الأسعار وخفض الدعم تدريجيًا على بعض السلع. وقد أصدرت الحكومة في يناير 1977 قرارات رفع أسعار بعض السلع الأساسية المدعومة؛ مثل الخبز والأرز والسكر واللحوم والشاي والمنسوجات، وكانت الزيادات تتراوح بين 30% و50% على أغلب السلع الأساسية. وهي القرارات التي أدت لانتفاضة شعبية في 18 و19 يناير 1977 عُرفت بانتفاضة الخبز، حيث خرجت أعداد غفيرة من المصريين في تظاهرات حاشدة في أغلب المدن الرئيسية احتجاجًا على تلك القرارات، ما دفع السادات والحكومة للتراجع عنها بعد يومين فقط من التظاهرات وإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه[8].

8- انتفاضة الخبز 1977، موقع المعرفة https//:tinyurl.com/j8j4c47h

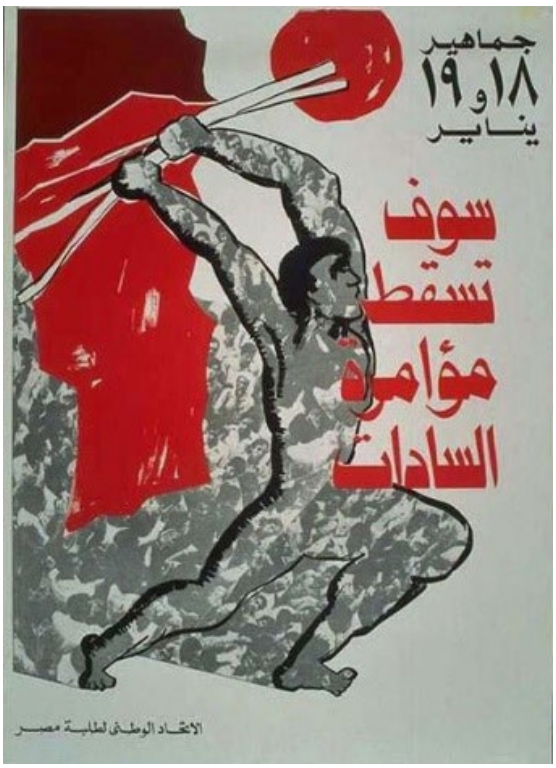

(5) أحد ملصقات انتفاضة الخبز1977

أسعار السلع قبل وبعد القرارات:

- كان سعر رغيف الخبز يبلغ نصف قرش، بعد القرار ارتفع إلى قرش.
- الأرز: ارتفع سعر الكيلو من حوالي 12 قرش إلى حوالي 20 قرش.
- السكر: ارتفع سعر الكيلو من حوالي 10 قروش إلى حوالي 18 قرش.
- الشاي: ارتفع سعر الكيلو من حوالي 30 قرش إلى حوالي 50 قرش.
- الزيت والسمن: طالهم رفع السعر بنسبة بين 25% إلى 50%.
- اللحوم: ارتفع سعرها بنسبة حوالي 30%.

وتجب الإشارة إلى أن تلك الزيادات وغيرها من الأرقام حول الأسعار وتفاصيل القرار الذي أدى إلى انتفاضة الخبز لم تُحفظ بتوثيق واضح في المصادر العامة، ولا يمكن تأكيدها كأرقام وكنسب بشكل قاطع دون مصدر رسمي من أرشيف الدولة المصرية أو وثائق محددة صادرة من وزارة التموين أو مجلس الوزراء في تلك الفترة. هذه المعلومات نادرًا ما يتم توثيقها بدقة في المصادر العامة أو الدراسات الاقتصادية التي تغطي تلك الحقبة خاصةً تلك التي أدت إلى انتفاضة الخبز فضلاً عن ضعف التغطية للأحداث بشكل عام[9]. التقارير أشارت إلى زيادات بدون أرقام موحدة، إلا أن جميع الدراسات أشارت إلى أن الزيادات تراوحت بين 30% و50%.

9-Tanner, Henry. "Cairo Reaps a Wind", *The New York Times*, 21 January 1977 https://tinyurl.com/2bw4uffx

بالرغم من تراجع الحكومة عن هذه القرارات بعد التظاهرات بيومين فقط، استمر التدهور في نظام الدعم. واجهت الدولة صعوبات في تأمين العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الأساسية، مما أدى إلى نقص في توافر السلع مثل السكر والأرز. وفي نهاية السبعينيات بلغ العجز التجاري مستويات قياسية بسبب زيادة الواردات وانخفاض الإنتاج المحلي، مما تسبب في انخفاض مخزون السلع التموينية وازدياد الاعتماد على الواردات لتغطية الاحتياجات الأساسية. ورغم الوعود الحكومية، تزايدت أزمات نقص السلع الأساسية في بعض المناطق، خاصةً الريفية، كما تم الإعلان عن زيادات كبيرة في أسعار البنزين والسجائر، وكذلك السلع المعمرة كالثلاجات والغسالات والبوتاجازات وأجهزة التلفزيون.

5- ما تقييم التراجع في دعم الخبز والوقود حتى 2011؟

في بداية الثمانينات وفي ظل التوجه الاقتصادي والسياسي الجديد، استمرت الأوضاع الاقتصادية الصعبة للمواطنين أثناء انتقال ثقل دور القطاع العام في الاقتصاد إلى القطاع الخاص ومن دور الدولة في الرقابة على الأسعار إلى مرحلة الانفتاح على الاستيراد التي استمر مبارك في تعزيزها. خلال هذه الفترة ورغم تركز الدعم الحكومي على السلع الأساسية مثل الخبز، تضاعف سعر الخبز عدة مرات خلال 8 سنوات على النحو التالي:

- من نصف قرش إلى قرش في يونيو 1980.
- من قرش إلى قرشين في سبتمبر 1984.
- من قرشين إلى 5 قروش في 1988.

وظل سعر رغيف الخبز المدعوم دون مساس يُذكر طوال عقدي التسعينات والألفية بكل أحداثها المُكثفة التي مرت بها البلاد، إلى أن صرّح الرئيس عبد الفتاح السيسي في أغسطس 2021 أثناء افتتاح أحد المشروعات بالمنوفية بضرورة رفع سعر رغيف الخبز[10]، لتصدر الحكومة قرارًا تاريخيًا في مايو 2024 برفع سعر رغيف الخبز من 5 قروش إلى 20 قرش بزيادة 300% بعد 36 عامًا من ثبات سعر رغيف الخبز المدعم[11].

أما فيما يتعلق بالبنزين وكنتيجة لما سوّقته حكومات السبعينات من عوامل كتغيّر موازين القوى واختلالها بين المعسكرين الشرقي والغربي لصالح الأخير، ومفاوضات الحكومات المختلفة مع صندوق النقد الدولي منذ حقبة الستينات وحتى القرض الأول لها في عهد السادات عامي 1977 و1978[12]، والتي أدت فيما أدت إلى ارتفاعات في أسعار العديد من السلع الغذائية، فقد شهدت حقبة السبعينات خمسة زيادات في أسعار عدد من أنواع البنزين شملت السولار والديزل وبنزين 80 و90، دون احتساب الزيادة

10- "السيسي: جه الوقت ان رغيف العيش يزيد تمنه ومش معقول 20 رغيف بتمن سيجارة"، 3 أغسطس 2021 https//:tinyurl.com5/x9e54my.

11- كريم حسن، «الحكومة تقرر رفع سعر رغيف الخبز المدعم إلى 20 قرشًا بداية من أول يونيو"، بوابة الأهرام 29 مايو 2024 https//:tinyurl.com/mvvxuuc9.

12- "مصر وصندوق النقد الدولي"، موقع الهيئة العامة للاستعلامات https//:tinyurl.com/yr5faek2

التي جاءت بالتزامن مع قرارات السادات سابقة الذكر[13]، والتي تراجع عنها بعد انتفاضة يناير1977[14]، بدأت أثناء حرب أكتوبر[15]، ثم ارتفعت مرة ثانية عام 1976[16]، وثالثة في 1978[17]، ثم رابعة وخامسة عام 1979[18].

شهدت سنوات ما بعد منتصف الثمانينات وأوائل التسعينات تحريكًا لأسعار البنزين شملت السولار وبنزين 80 و90 بنسب طفيفة، وتركزت في أغلبها على بنزين 90 بعد استقرارها نسبيًا أوائل الثمانينات. وجاءت آخر زيادة في التسعينيات عام 1993 حيث استقرت أسعار البنزين عند 40 قرش للسولار، 36 قرش للتر الديزل، وبقي بنزين 80 و90 عند 90 قرش و100 قرش.

بقيت أسعار الوقود ثابتة طوال باقي فترة التسعينات والنصف الأول من الألفية دون زيادة، عدا زيادتين في عامي 2006[19]، و2008[20] وصلت بسعر لتر السولار إلى 110 قرش، ولتر بنزين 80 إلى 90 قرش، ولتر بنزين 90 إلى 175 قرش، و275 قرش لبنزين 95، وذلك قبل سنوات قليلة من ثورة يناير 2011 التي لم تُحدِث أي زيادات على البنزين أثناءها وحتى شهر يوليو 2014.

6- كيف تهاوى دعم الخبز والوقود بين 2014 و2024؟

أولاً الخبز:

كما أوضحنا سابقًا، مر الخبز المُدعّم بأكثر من زيادة في سعره: زيادة عام 1977 والتي تراجعت عنها الحكومة ثم أقرتها من جديد عام 1980 من نصف قرش إلى قرش واحد، ثم زيادة عام 1984 من قرش لقرشين، ثم زيادة ثالثة عام 1988 من قرشين إلى 5 قروش، قبل الزيادة الأخيرة التي قفزت بسعره إلى 20 قرش أي 300%. وبين زيادة عام 1988 وزيادة عام 2024، لم يرغب أي رئيس أو حكومة في رفع سعر الرغيف، أو بمعنى أصح لم يرغب أي رئيس أو حكومة في تحمل عواقب رفع سعر السلعة الأهم في غذاء المصريين والمتجذرة في صلب ثقافتهم ولغتهم، وليس أدل عن ذلك من أن الخبز في العامية المصرية هو «العيش». ولكن دأب المسؤولون الحكوميون وقبلهم رئيس الجمهورية في السنوات الأخيرة في التصريح في مناسبات عدة بضرورة رفع سعر رغيف الخبز، رغم تأكيد الرئيس السيسي نفسه من قبل بعدم المساس به[21]

13- قرار وزير البترول رقم 23 لسنة 1977، 17 يناير 1977.

14- قرار وزير البترول رقم 27 لسنة 1977، 20 يناير 1977.

15- قرار وزير البترول رقم 197 لسنة 1973، 13 أكتوبر 1973.

16- قرار وزير البترول رقم 4 لسنة 1976، 19 يناير 1976.

17- قرار وزير البترول رقم 147 لسنة 1978، 29 ديسمبر 1978.

18- قرار وزير البترول رقم 1 لسنة 1979، 2 يناير 1979، قرار وزير البترول رقم 291 لسنة 1979، 16 ديسمبر 1979.

19- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1326 لسنة 2006، 21 يوليو 2006.

20- "زيادات حادة في أسعار الوقود والسجائر وتراخيص السيارات في مصر"، 5 مايو 2008، موقع العربيةhttps//:tinyurl.com/bdfy4vxc

21- "السيسي "إشاعات رفع الخبز»- رغيف الخبز لم يمس ولن يمس رغم تكلفته"، عين على البرلمان، 8 ديسمبر 2016.
https//:tinyurl.com4/a3b7x3x.

خلال تلك الفترة وقبل الزيادة الأخيرة ورغم عدم المساس بسعر الرغيف المدّعم، حدثت تغيرات كبيرة في حجم ووزن الرغيف أثرت عملياً على سعره[22].

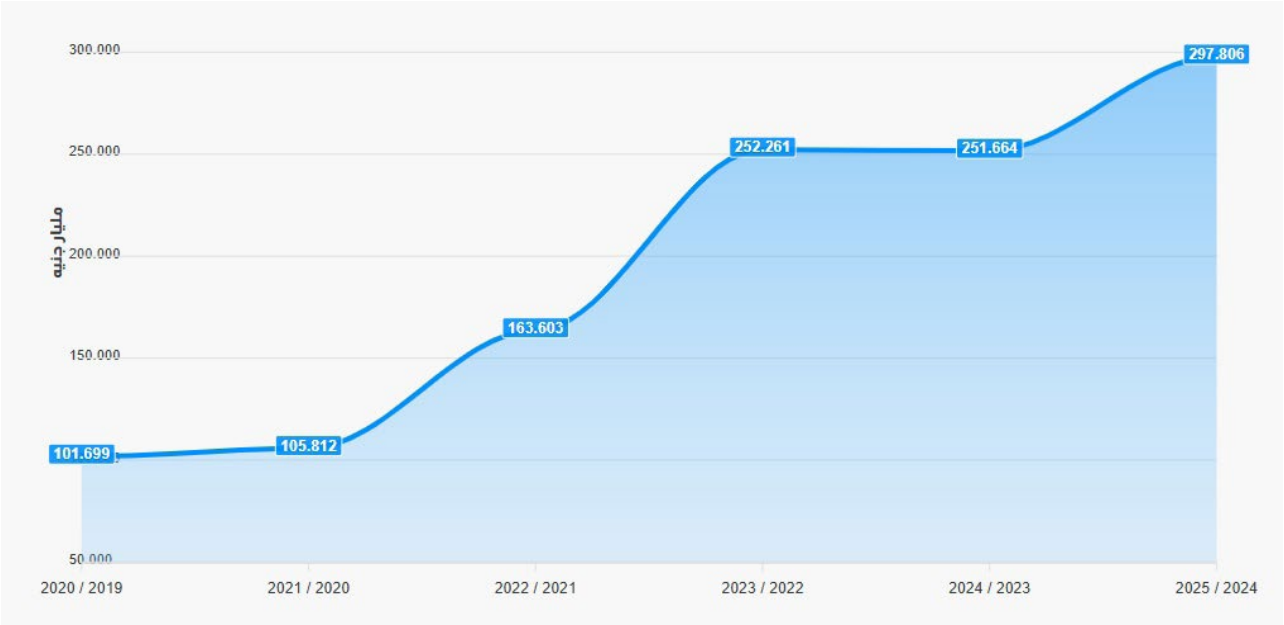

(6) إجمالي الدعم السلعي السنوي الشامل الذي يتضمن دعم السلع التموينية الغذائية بما فيها الخبز، ودعم المواد البترولية والكهرباء والمياه والمزارعين والأدوية ولبن الأطفال من آخر 5 سنوات. المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء.

وبحسب البيانات المالية السنوية لمشروعات الموازنة العامة للدولة والصادرة عن وزارة المالية، بلغت المخصصات السنوية للسلع الغذائية في السنوات الأربع الأخيرة كالآتي:

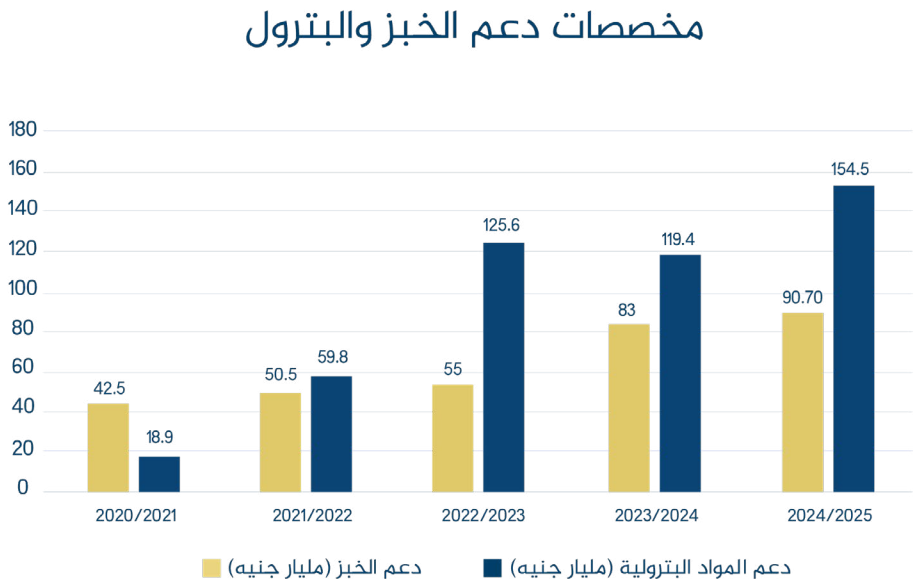

22- "قصة أسعار الخبز في مصر.. ما هي أبرز التطورات؟"، CNBC العربية، 1 يونيو 2024. https://tinyurl.com/mu43s7bh

- 2021/2020: 84.4 مليار جنيه منها 42.5 مليار لدعم الخبز[23].
- 2022/2021 87.2 مليار جنيه منها 44.8 مليار لدعم الخبز[24].
- 2023/2022: 90 مليار منها 48.9 مليار جنيه[25].
- 2024/2023: 127.7 مليار جنيه منها 83.6 مليار لدعم الخبز[26].

وتشير الموازنة العامة للعام المالي الحالي 2025/2024 إلى مبلغ 134.1 مليار جنيه للسلع الغذائية منها 90.7 مليار جنيه للخبز[27] .

ويمكن إيضاح أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فيما يلي:

أولاً: الدعم السلعي

(١) دعم السلع التموينية:

يُقدَّر دعم السلع التموينية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ١٣٤،١٥٠ مليون جنيه، وذلك مقابل نحو ١٢٧،٧٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

هذا وقد تم تقدير دعم السلع التموينية وفقاً للافتراضات التالية: -

١- كميات القمح المطلوب توفيرها نحو ٨,٢٥٠ مليون طن قمح منها كمية تبلغ نحو ٧,٦٧١ مليون طن قمح لتوفير نحو ٩٦,٥ مليار رغيف بالإضافة إلى نحو ٥٧٩ ألف طن قمح لتوفير دقيق المستودعات.

٢- نسبة سحب رغيف الخبز تبلغ نحو ٧٩,٥٪، ونسبة ما يتم توفيره واستبداله بنظام النقاط بواقع ١٠ قروش لكل نقطة (رغيف) تبلغ ٢٠,٥٪.

٣- أعداد المستفيدين من دعم السلع التموينية ٦٢,٢ مليون فرد (٥٠ جنيه شهرياً للمواطن لعدد أربعة أفراد مقيدين على البطاقة وما زاد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد شهرياً).

٤- وفي ظل الظروف والأحداث العالمية الراهنة للأزمة الروسية الأوكرانية وتأثيرها على مصر والارتفاع غير المسبوق في الأسعار العالمية للسلع الإستراتيجية وخاصة القمح وفي سبيل تأمين احتياجات البلاد من مختلف أنواع السلع الإستراتيجية داخل السوق المحلي والحد من تأثير تلك الأزمة وضمان استلام وتخزين أكبر كمية ممكنة من القمح المحلي خلال موسم ٢٠٢٤ فقد تقرر رفع سعر توريد أردب القمح المحلي لـ ٢،٠٠٠ جنيه للأردب مقابل ١،٥٠٠ جنيه للأردب الموسم السابق ٢٠٢٣ لتصبح إجمالي نسبة الزيادة في سعر توريد القمح المحلي نحو ٣٣٪.

- وقد أسفرت تلك الافتراضات إلى ارتفاع دعم السلع التموينية ورغيف الخبز ليصل إلى مبلغ ١٣٤،١٥٠ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

(7) بند السلع التموينية المدعومة الذي يُقدّر بأكثر من 134 مليار جنيه في ميزانية عام 2025/2024. المصدر: **الموازنة العامة**، موقع وزارة المالية.

23- البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة لعام **2021/2020**، ص79، موقع وزارة المالية. https://tinyurl.com/mvuswfnb

24- البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية **2022/2021**، ص103، موقع وزارة المالية https//:tinyurl.com3/cheytcy

25- البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية **2023/2022**، ص99، موقع وزارة المالية https//:tinyurl.com/yp4ksfk9

26- البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية **2024/2023**، ص107، موقع وزارة المالية https//:tinyurl.com/e8xpbsxr

27- البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية **2025/2024**، ص109، موقع وزارة المالية https//:tinyurl.com/yck294nk

فوفقًا لبيانات وزارة التموين المصرية عام 2022/2021، وهو العام المالي الذي صرّح فيه الرئيس السيسي بوجوب رفع سعر رغيف الخبز، تواجد 23 مليونًا و179 ألفًا و156 بطاقة خبز يستفيد منها 71 مليونًا و479 ألفًا 859 مواطناً، ويُصرف لكل مواطن مُقيّد ببطاقة التموين 5 أرغفة يوميًا بإجمالي 150 رغيف شهريًا. ووفقًا لميزانية العام ذاته فقد بلغت مخصصات دعم رغيف الخبز 50.5 مليار جنيه.

7- زيادة أم تحايل؟

بالنظر إلى مشروع موازنة العام المالي 2024 /2025، فالحقيقة لا يتجاوز دعم الخبز نسبة 1.6٪ من إجمالي الإنفاق العام، مقارنةً ببند الفوائد على الديون مثلاً الذي يُمثّل ثلث ميزانية الاستخدامات، أي ما يقارب عشرين ضعف نسبة دعم الخبز.

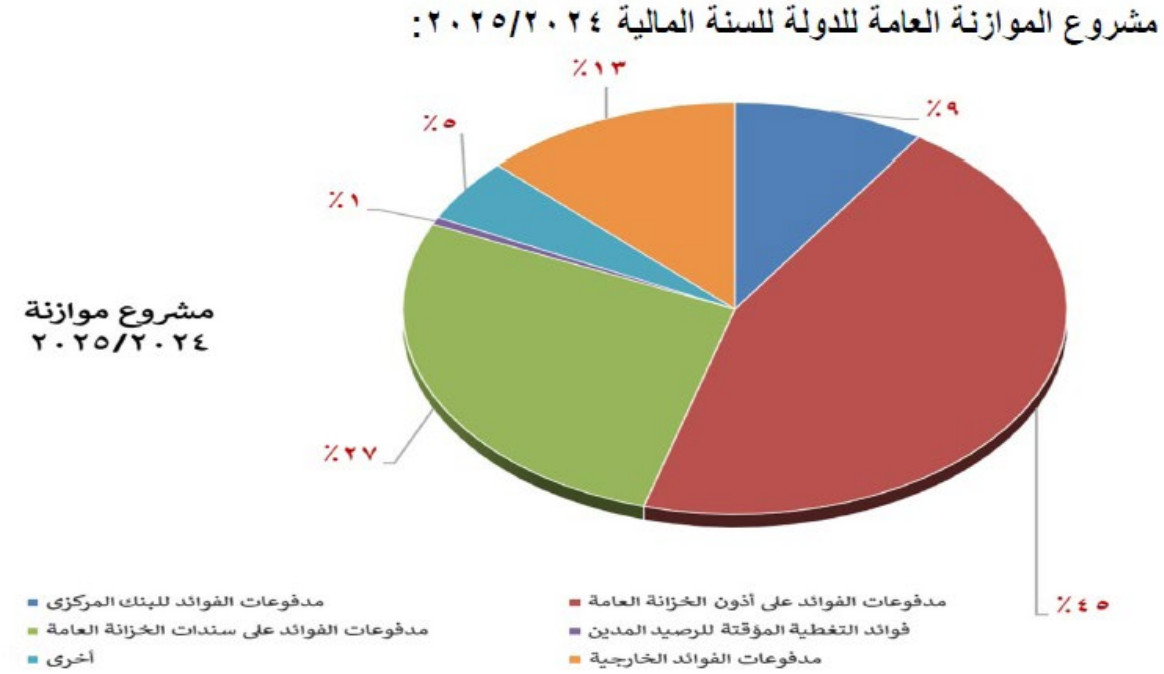

وتمثل اعتمادات الفوائد نسبة ٤٧,٤٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ٣،٨٧٠،١٦٨ مليون جنيه، وذلك مقارنة بنسبة ٣٧,٤٪ من إجمالي مصروفات موازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وتمثل مدفوعات الفوائد أكبر باب على جانب المصروفات منذ عام ٢٠١٥/٢٠١٦.

(8) رسم توضيحي لنسبة مدفوعات فوائد الديون الأجنبية والمحلية في موازنة 2025/2024، **البيان المالي** عن مشروع الموازنة العامة 2025/2024 ص104.

في سياق الانخفاض السريع في مستويات معيشة الأغلبية الكبرى من المواطنين وخاصةً الفقراء منذ أواخر عام 2016 بفعل سياسة التقشف، والتهاوي المتواصل المتقطع في سعر صرف الجنيه، وخدمة الديون، لا يمكن اعتبار خطوة الإقدام على رفع سعر رغيف الخبز المُدعَّم سوى إطاحة بالركيزة الأخيرة في الحماية الاجتماعية مع التآكل الكبير في الأجور وتهاوي القدرة الشرائية للمواطنين. وهذا بافتراض أن تلك الزيادة بنسبة 300% ستكون الزيادة الأخيرة.

ورغم زيادة المخصصات للخبز المُدعّم والدعم التمويني عمومًا في موازنة كل عام عن العام الذي يسبقه، إلا أن القدرة الشرائية للجنيه في انخفاضٍ متواصل. ومن جهة أخرى وبوضع المسارات التي تسير فيها الحكومة جنبًا إلى جنب يمكن رسم صورة أخرى. فما تلك المسارات؟

إذا وضعنا في الاعتبار حزمة السياسات التي أعلنتها الدولة في بداية عام 2024 ومنتصفه والتي تضمنت رفع أسعار شرائح استهلاك الكهرباء والغاز الطبيعي، ورفع أسعار تذاكر مترو الأنفاق مرتين، ورفع أسعار الخدمات الصحية والأدوية في المستشفيات، بجانب الزيادات الدورية في أسعار المواد البترولية مع آلية التسعير التلقائي الدورية، فلا يمكن اعتبار ذلك سوى مزيد من الضغط والمعاناة على الطبقات الوسطى التي تتآكل كقطعة جليد تعاني من الاحترار العالمي، والطبقات الدنيا التي سيكون هذا القرار كارثي الأثر على حياتها التي لا تنقصها المعاناة أساسًا، فهي تعتمد شبه كليًا على الخبز بسبب عجزها عن تنويع مصادر الغذاء في ظل الارتفاع المضطرد لأسعار كل أنواع السلع الغذائية بلا استثناء بما فيها تلك التي كانت حتى سنوات مضت تعد سلعًا وأطعمة شعبية مثل الفول والعدس ومكونات وجبة الكشري والبيض والجبن القريش.

مسارات التحايل

أ- خفض حجم الرغيف

لم تكن هذه الزيادة الأخيرة أو بمعنى أصح القفزة في سعر رغيف الخبز هي التراجع الأول من الدولة في نفض يدها عن دعم الخبز للمواطنين، فقد سبقها اللجوء إلى خفض وزن رغيف الخبز وحجمه لأكثر من مرة، ما يعني عملياً رفع سعر الرغيف بطريقة غير مباشرة عن طريق خفض حصة المواطن والأسرة بشكل يضطرهم لشراء الخبز من خارج منظومة الدعم بما يكلفهم أموالاً إضافية. وكانت درجات الخفض كالآتي[28]:

- 1988 - 2014 وزن الرغيف 130 جرام
- 2014 - 2016 أصبح وزن الرغيف 120 جرام
- 2016 - 2020 أصبح وزن الرغيف 110 جرام
- 2020 أصبح وزن الرغيف 90 جرام

وليس من المستبعد لجوء الحكومة لخفض وزن الرغيف (المدعم والسياحي) مجددًا مرة أو مرات أخرى، في ظل استمرار الزيادات الجديدة في أسعار البنزين التي كانت آخرها أثناء إعداد هذه الورقة في أبريل 5202، ونية الحكومة إقرار زيادات أخرى[29] .

28- إسلام جابر، «التموين تقلل حجم رغيف الخبز ل 90 جرام بدلاً من 110 جرام اعتباراً من الغد"، بوابة الشروق،17 أغسطس 2020 https//:tinyurl.com42/cbmta2.

29- محمد فوزي، شعبة المخابز: تخفيض وزن الرغيف 02 جرام قد يكون بديلًا عن رفع الأسعار - بوابة الشروق، 11 أبريل 2025 https://tinyurl.com/mz5vsky5

ب- الدعم النقدي

عبْر قانون الضمان الاجتماعي والدعم النقدي الجديد الذي قدمته الحكومة وأقرّه مجلس النواب مؤخرًا في 14 يناير 2025[30]، تُروّج الحكومة على لسان مختلف مسؤوليها أن التحول للدعم النقدي كبديل عن الدعم الغذائي سيكون بمثابة تحسين وتطوير لشبكة الأمان الاجتماعي، وأنه الوسيلة الأضمن لوصول الدعم للمستحقين مقدمة عددًا من التفسيرات مثل احتمالية عدم احتياج المواطن لنفس الاحتياجات يوميًا مما قد يضطره لبيعها بما يساهم في تقوية السوق السوداء[31]، وأن الدعم النقدي سيحل عديد من المشكلات المتعلقة بالتوزيع ووصول الدعم لغير المستحقين. وقد قدمت الحكومة تصورها عن البرنامج- والذي عَدّل مجلس النواب بعض نقاطه- شمل تحديد درجة الفقر للأفراد والأسر بناءً على خريطة الفقر والمؤشرات الدالة عليه، بالإضافة إلى معادلة إحصائية ستُستخدَم لتقييم الأسرة وسماتها الديموغرافية والبيئية وحالة السكن وتَوَفر الخدمات الأساسية والمرافق ودرجة التعليم والحالة الصحية وممتلكات الأسرة وحالة العمل والعائد المادي للأسرة وموارد الدعم العينية أو المادية، دون أن تقدم تصورًا كافيًا عن تكلفته الدقيقة وعن وجوب وحتمية ارتباطها تماشيًا مع معدلات التضخم الكبيرة في الاقتصاد المصري، وهي النقطة الأهم والتي تطال أول ما تطال أسعار الغذاء أو تنتهي برفع أسعار الغذاء. وتتناسى الحكومة أن السبب الرئيسي في عجز الموازنة في مصر ليس بند الإنفاق على الدعم الذي لا يتخطى في الموازنة الحالية 2025/2024 نسبة 3.5% بمقدار 134.1 مليار جنيه من إجمالي موازنة الحكومة التي تبلغ 3.8 تريليون جنيه والذي يُمثِّل دعم المواد التموينية عدا الخبز أقل من 1% من إجمالي مصروفاتها؛ بما يعني أن دعم الغذاء يُمثِّل 7% فقط من إجمالي المدفوعات السنوية لفوائد الديون والتي تبلغ هذا العام المالي 1.8 تريليون جنيه، بجانب انخفاض نسبة دعم الغذاء أيضًا في السنوات العشر الأخيرة من 1.4% لأقل من 0.9% من الناتج المحلي، وسط توقعات صندوق النقد الدولي بأن تنخفض مجددًا إلى 0.6%[32]. هذا في الوقت الذي تختلف فيه تصريحات مسؤولي الحكومة أنفسهم عن تكلفة الدعم على الخبز وعلى كون التصريحات ذاتها غير دقيقة في كثير من الأحيان[33].

30- "النواب يوافق نهائيًا على الضمان الاجتماعي والدعم النقدي"، موقع المصري اليوم، 14 يناير 2024 https//:tinyurl.com4/wc4dk8r.

31- "حوار خاص مع وزير التموين حول الفوائد الاقتصادية في التحول للدعم النقدي"، من الدقيقة 16:47، قناة إكسترا نيوز، 30 سبتمبر 2024 https//:tinyurl.com/mrwj64v3

31- "قل (برنامج مكافحة الجوع) ولا تقل (برنامج الدعم)"، محمد رمضان، موقع مدى مصر 7 نوفمبر 2024 https//:tinyurl.com2/hxp74eh

33- "تضارب حول تكلفة دعم الخبز"، صفحة صحيح مصر على فيسبوك، 30 مايو 2024 https//:tinyurl.com/yc38y4af

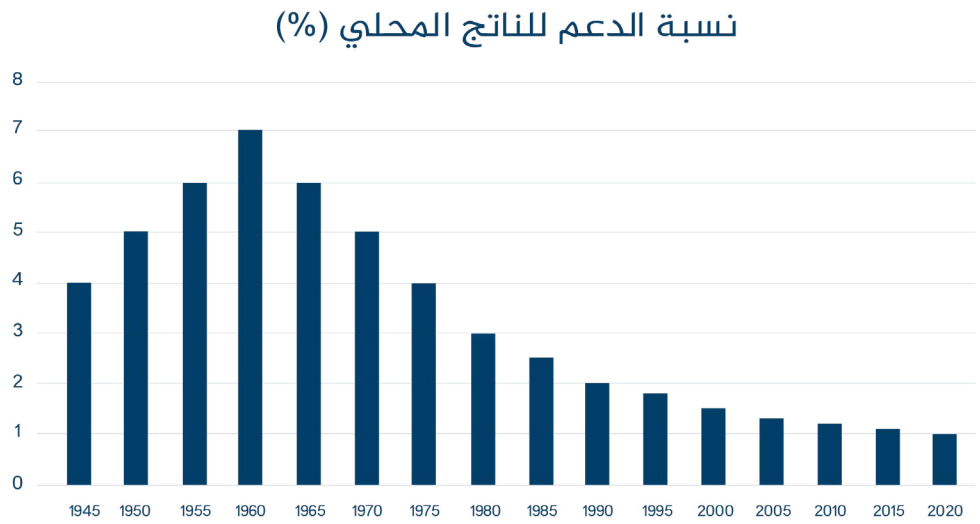

والمنطقي أن اللجوء إلى الدعم النقدي يُفقده فاعليته لدى الفقراء في ظل هكذا تضخم؛ حيث لا يمكن لأي مؤشر التنبأ بقدرة الدعم على شراء السلع نفسها كمًا ونوعًا في المستقبل القريب، ناهيك عن المستقبل المتوسط وغير المنظور، بجانب استنزاف منظومته ميزانية كبيرة لقاعدة ضخمة من الموظفين القائمين على التقييم والتحديث الدائم لعشرات الملايين من المواطنين المستحقين فعليًا للدعم دون شك في ظل ارتفاع معدلات الفقر، وهي تكلفة ضخمة لتوفير ميزانية أقل بكثير من اعتمادات أخرى يمكن الاستقطاع منها مثل قطاع الخدمات العامة بما يضمه من موظفي مجلس النواب والشيوخ ورئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والمجالس التخصصية والدواوين العامة للمحافظات وكبار الموظفين والمستشارين ذوي الرواتب الضخمة[34].

وفي الوقت الذي يزداد فيه عدد السكان، تتجه الدولة في الاتجاه المعاكس عبر خفض أعداد المستفيدين من برنامج دعم الخبز. ففي عام 2014 بلغ عدد المستفيدين من البرنامج حوالي 82.2 مليون نسمة؛ أي ما يقارب 86% من عدد السكان آنذاك، مقابل حوالي 70 مليون فقط في الموازنة الأخيرة بما يقارب 63% من السكان. هذا في الوقت الذي قفز فيه إجمالي رصيد الديون الخارجية سواء للمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي، أوالدول العربية كالسعودية والإمارات والكويت، أو بعض الدول الأعضاء في (نادي باريس) مثل روسيا وفرنسا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة[35] ، من 46.1 مليار دولار بنهاية يونيو[36] 2014 إلى 152.9 مليار دولار بنهاية يونيو[37] 2024، بالتوازي مع ارتفاع أعباء خدمة الديون من 3,2 مليار دولار عام[38] 2014 إلى 32.9 مليار دولار عام 2024 بحسب إصدارات المجلة الاقتصادية التي يصدرها البنك المركزي[39] .

34- "التقشف يلتهم عيش المصريين.. الحكومة تزيح آخر صخرة تحمي الفقراء"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. https//:tinyurl.com4/epjzxpn

35- محمد الهواري "نادي باريس"، بوابة الشروق - 2 يونيو 2023. https://tinyurl.com/5hebpj6m

36- المجلة الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزي، المجلد الرابع والخمسون، العدد الرابع - ص97. https://tinyurl.com/42j7na3s

37- المجلة الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزي، المجلد الرابع والستون، العدد الرابع - ص66. https://tinyurl.com/2m239tzz

38- المجلة الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزي، المجلد الرابع والخمسون، العدد الرابع - ص100. https://tinyurl.com/42j7na3s

39- المجلة الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزي، المجلد الرابع والستون، العدد الرابع - ص69. https://tinyurl.com/2m239tzz

بما يجعل الزيادة السنوية لميزانية دعم الخبز محدودة النتائج بعد قفزة سعر الرغيف إلى 20 قرش. ويبقى السؤال بذلك قائمًا حول فعالية هذا التحول الكبير ونية الحكومة تحديد معايير دقيقة للفقر والتي أعلنت لجنة التضامن الاجتماعي أنها ضمن الأهداف الرئيسية لمشروع القانون[40] .

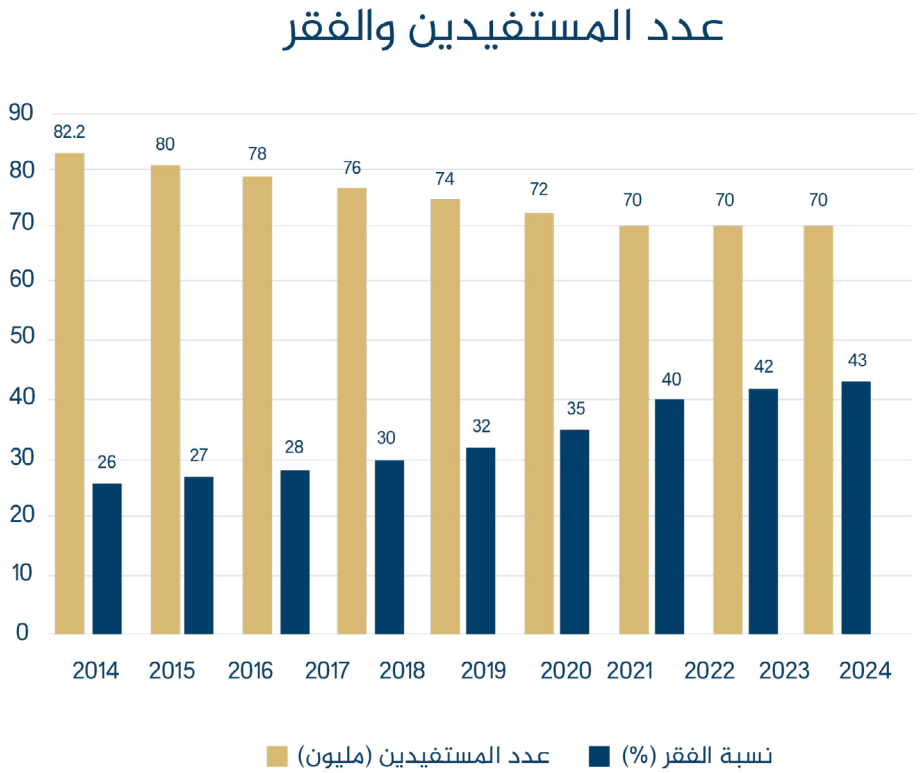

ج- البطاقة الذكية

لجأت الحكومة عام 2014 إلى تطبيق منظومة البطاقة التموينية الذكية، وكانت أسبابها في ذلك الانتقال منع الهدر وتهريب دقيق مخابز الخبز المُدعّم خارج المنظومة، والقضاء على الطوابير اليومية، وتحسين كفاءة توزيع الخبز للمواطنين. بينما ترى بعض التحليلات أن من أسباب الدولة في ذلك الانتقال هو مبادرة بعض فئات الطبقة الوسطى بالانسحاب من الدعم، "فكانت النتيجة انخراط الجموع في عمليات التغيير وقضاء ساعات طويلة في أروقة البيروقراطية المصرية لتوفيق أوضاعهم وإعداد الملفات والأوراق المطلوبة للحصول على البطاقة الذكية"[41].

وتخدم المنظومة نحو 70 مليون مواطن مسجلين على بطاقات التموين، حيث يحصل كل مستفيد على 150 رغيف شهريًا بواقع خمس أرغفة يوميًا بسعر 20 قرش للرغيف بعد مضاعفة سعره أواخر مايو الماضي، وتُصرف الحصة اليومية باستخدام بطاقة التموين الذكية، ما ساهم بنظر الحكومة في الحد من الطوابير أمام المخابز وتوجيه الدعم مباشرة للمستحقين عبر البطاقة مع التحديث المستمر

40- مجلس النواب يستكمل مناقشة قانون الضمان الاجتماعي والدعم النقدي"، جريدة الوطن، 2 ديسمبر 2024. https://tinyurl.com/329hbr3s

41- صقر النور، "أكثر من مجرد سلعة: مخاطر تفكيك الوظائف الاجتماعية للخبز"، موقع المنصة 10 أغسطس 2021.

https//:tinyurl.com/ms37b5dr

لحالات غير المستحقين للدعم[42].

غير أن تلك المنظومة كثيرًا ما قامت -عمدًا أو إهمالًا- بعمليات حذف عشوائي لعدد كبير من المستحقين للدعم في الوقت الذي أبقت فيه أيضًا على عدد ممن تنطبق عليهم صفات جعلتها الدولة سببًا لإخراجهم منها، وحتى بعد قبول تظلّم الذين حُذفوا عشوائيًا من المنظومة فلا يتم تعويضهم عن الفترة التي حُرموا فيها والتي قد تصل لأشهر حتى يتم البت فيها إذا ما تم قبولهم من الأساس[43].

ثانيًا: الوقود

على خُطاها فيما يتعلق بالخبز، تخطو الدولة خطوات أسرع نحو رفع الدعم كليًا عن المواد البترولية. وفي الوقت الذي تكاد فيه البيانات الحكومية وتصريحات كبار مسؤوليها وإعلاناتها التلفزيونية المُوجهة سواء عبر التلفزيون الرسمي أو فضائيات رجال الأعمال ترثي المليارات المدفوعة في دعم السلع المختلفة بما فيها الدعم على المواد البترولية وتتحسر على عدم توجيهها نحو الصحة والتعليم والمعاشات وغيرها[44]، وهي في مجملها لا تتجاوز ربع الميزانية أو ثلثها إجمالاً، تأتي حقيقة الأرقام المُرّة المعنية بمخصصات فوائد الديون الخارجية والداخلية لتختطف النسبة الأكبر من الموازنة لسد العجز بين الإيرادات والمصروفات وتمويل مشروعات لا تساهم في أي سياسات إنتاجية أو جلب استثمارات، وكذلك بيع الأصول الخاصة بالدولة. لا يعني هذا وجود سياسة إنتاجية بقدر ما يعني العكس بالضبط.

محلب: إما النصر أو الشهادة فى تحريك أسعار الطاقة

■ وزير المالية: الزيادة ترفع التضخم بنسبة ٢ أو ٣٪.. والموازنة الجديدة دون معونات خارجية

تصريح لرئيس الوزراء الأسبق إبراهيم محلب، جريدة الشروق، العدد 1978، 3 يوليو 2014.

وأحيانًا ما تختلف البيانات الرسمية فيما بينها في أحد أو بعض بنود الميزانية الواحدة ما بين وزارة المالية على سبيل المثال وبين الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، مما يجعل الإحصائيات النهائية عصيّة على الثقة، حيث تنقل المواقع الصحفية والإخبارية ومراكز الدراسات الأرقام من هذا المصدر الرسمي أو ذاك، فيضطر الباحث أو القارئ إلى البحث عن المعلومة أكثر من مرة دون أن يتمكن من حسم صحة الأرقام التي يعثر عليها، بما يُدخل الشك كذلك على أرقام وإحصائيات أخرى.

42- "14 فئة مستثناة من الحصول على بطاقات الدعم التموينى"، موقع المصري اليوم، 13 سبتمبر 2024https//:tinyurl.com2/sjkkywm

43- يسان كساب، "لا تطمئنوا..الدعم لا يصل لمستحقيه"، موقع مدى مصر، 30 سبتمبر 2019 https//:tinyurl.com348/mueeb

44- "تعرف على مميزات ترشيد دعم المواد البترولية"، إعلان دعائي، قناة سي بي سي، 5 يوليو 2019.
https//:tinyurl.com2/mej8vyz

الموازنة العامة للدولة

الدعم خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٦ – ٢٠١٧/٢٠١٨)

القيمة بالمليون جنيه

البيـــــــــان	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧
إجمالى الدعم	١٥٣٩٣٨	١٢٨٥٣٣	٢٢٢١٣٨
لمؤسسات غير مالية	١٤٩٦٨٨	١٢٥٥٣٣	٢٢٠٦٣٨
دعم السلع التموينية	٣٧٧٥١	٤١١١٥	٦٣٠٩٥
دعم المواد البترولية	٦١٧٠٣	٣٥٠٤٣	١١٠١٤٨
دعم تنشيط الصادرات	٢٦٠٠	٢٦٠٠	٢٦٠٠
دعم المزارعين	٣٧٢٦	٥١٨٠	١٠٦٥
دعم الكهرباء	٣١٠٧٣	٢٧٣٧٩	٣٠٠٠٠

جدول رقم (٧)
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

مليون جنيه

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠		التغير مشروع - الموازنة المعدلة		٢٠٢١/٢٠٢٠	فعلى		
	مشروع موازنة	الوزن النسبى	الموازنة المعدلة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة	متوقع	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
* الدعـــــم السلعى:	٨٧،٢٢٢	٪٢٧،١	٨٤،٤٨٧	٪٢٥،٩	٢،٧٣٥	٪٣،٢	٨٢،٧٥٥	٨٠،٤٢٧	٨٧،٠٠٠	٨٠،٥٠٠
– دعم السلع التموينية	٦٦٥	٪٠،٢	٦٦٥	٪٠،٢	٠	٪٠،٠	٤٠٢	١٤٠	٥٧٥	٧٣٣
– دعم المزارعين	١٨،٤١١	٪٥،٧	٢٨،١٩٣	٪٨،٦	٩،٧٨٢–	٪٣٤،٧–	٢٨،١٩٣	١٨،٦٧٧	٨٤،٧٣٢	١٢٠،٨٠٣
– دعم المواد البترولية	٠	٪٠،٠	٠	٪٠،٠	٠	٪٠،٠	٠	٠	١٦،٠٠٠	٢٨،٥٨٥
– دعم الكهرباء	٢،٥٠٠	٪٠،٨	١،٧٥٠	٪٠،٥	٧٥٠	٪٤٢،٩	٢،٦٤٦	١،٥٣٢	١،٣٧٥	٧٠٠
– دعم الادوية والبان الأطفال	٠	٪٠،٠	٠	٪٠،٠	٠	٪٠،٠	٧٥٠	٩٢٣	١،٣٥٠	١،٠٠٠

(9) اختلاف في قيمة دعم المواد البترولية لنفس العام المالي2018/2017، الجدول الأول من النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة طبقًا للتصنيف الوظيفي للحكومة للعام 2018/2017 ص10، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والجدول الثاني من البيان المالي من مشروع الموازنة العامة عام 2022/2021 ص101، وزارة المالية.

وفيما يلي ميزانية دعم الدولة للمواد البترولية في آخر عشر سنوات بحسب بيانات الموازنة العامة الصادرة من وزارة المالية.

2014/2013	120 مليار	**2019/2020**	18.6 مليار
2015/2014	73.9 مليار	**2020/2021**	18.9 مليار
2016/2015	51 مليار	**2021/2022**	59.8 مليار
2017/2016	35 مليار	**2022/2023**	125.6 مليار
2018/2017	120.8 مليار	**2023/2024**	119.4 مليار
2019/2018	84.7 مليار		

فيما تتراوح ميزانية العام المالي 2025/2024 بين 150 و155 مليار جنيه بحسب تصريح لوزير المالية الحالي[45].

8- تصحيح أم مسألة أولويات؟

كما في مسألة الدعم على الخبز، تدّعي الحكومة أن رفع الدعم عن المحروقات من شأنه توفير مليارات الجنيهات سنويًا يمكن توجيهها نحو مجالات أخرى مُلحّة كالتعليم والصحة[46]. وبينما ليس موضوع هذه الورقة على أية حال أن نقيّم التوجه الحكومي في معاملة قطاعي التعليم والصحة بالمليارات التي ستوفرها من إجراء حساس كرفع الدعم عن المواد البترولية[47]، ومن غير الواضح إذا ما كانت الحكومة تضع في حسبانها موجات الغلاء المتجددة التي يترقبها المصريون مع كل إعلان لزيادة أسعار الوقود والتي تؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج في مختلف القطاعات من زراعة وصناعة مما يؤدي لزيادة أسعار السلع والخدمات كافة، بنسب مختلفة كل مرة، وهي الزيادات التي تتحملها كل مرة الفئات ذات الدخل الأدنى.

بدأت الحكومة منذ ديسمبر 2018 في تطبيق نظام التسعير التلقائي للمواد البترولية الذي يربط بين سعرها للجمهور وتكلفة إنتاجها بشكلٍ دوري عبر لجنة متابعة آلية التسعير التلقائي، والتي تضم ممثلين عن وزارة البترول والثروة المعدنية ووزارة المالية والهيئة المصرية العامة للبترول والذي يدعمها فيه صندوق النقد الدولي. تجتمع اللجنة كل 3 أشهر لتقييم أسعار النفط في الأسواق العالمية وسعر الجنيه أمام الدولار.

45- "الدعم النقدي والحماية الاجتماعية وما يخص الدين.. اللقاء الكامل لوزير المالية في برنامج «كلمة أخيرة»، قناة أون، 5 يناير 2025، من الدقيقة 10:06 https//:tinyurl.com3/jaw3ebz.

46- المصدر السابق.

47- "مصر تتوقع توفير 36 مليار جنيه بعد زيادة أسعار الوقود بنسب وصلت إلى 15%" اقتصاد الشرق، 25 يوليو 2024 .46jaw6mw/com.tinyurl//:https

وقد بدأت اللجنة عملها على نوع بنزين أوكتين (95) ثم امتدت لباقي الأنواع[48]، ومن المفترض ألا تلجأ إلى رفع الأسعار أو خفضها إلا بنسبة 10% من السعر الساري بحدٍ أقصى، وهو ما يعني خفض سعر البيع للمستهلك بحد أقصى 10% حتى في حال انخفضت التكلفة عن هذا الحد، مقابل الالتزام بعدم رفع الأسعار إلا بنفس النسبة كحد أقصى حتى لو ارتفعت التكلفة، وهو ما اعتادت الحكومة مخالفته بشكلٍ مستمر في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال لا الحصر خالفت الحكومة هذه النسبة عام 2024 في ثلاث مرات قررت فيها اللجنة شبه الحكومية تحريك أسعار المواد البترولية حين رفعت سعر السولار ضمن مواد بترولية أخرى في 22 مارس من 8.25 جنيه إلى 10 جنيه بزيادة (1.75) قرش بنسبة تخطت 21%، ومرة ثانية في 25 يوليو بنسبة 15% بعد رفع سعره من 10 جنيه إلى 11.50 بزيادة (1.50) قرش، ثم زيادة ثالثة في 18 أكتوبر من 11.50 إلى 13.50 بمقدار جنيهان بنسبة زيادة 17%، وإجمالي زيادة بلغت 63% في عام 2024 وحده. بينما رفعت أسعار أنواع البنزين الأخرى أكثر من مرة خلال العام كما يلي:

22 مارس

- بنزين 80 من 10 إلى 11 جنيه بزيادة 1 جنيه
- بنزين 92 من 11.50 إلى 12.50 جنيه بزيادة 1 جنيه
- بنزين 95 من 12.50 إلى 13.50 جنيه بزيادة 1 جنيه

25 يوليو

- سولار من 10 إلى 11.50 بزيادة 1.50 جنيه
- بنزين 80 من 11 إلى 12.25 بزيادة 1.25 جنيه
- بنزين 92 من 12.50 إلى 13.75 بزيادة 1.50 جنيه
- بنزين 95 من 13.50 إلى 15 بزيادة 1.50 جنيه.

18 أكتوبر

- سولار من 11.50 إلى 13.50 بزيادة 2 جنيه
- بنزين 80 من 12.25 إلى 13.75 بزيادة 1.5 جنيه
- بنزين 92 من 13.75 إلى 15.25 بزيادة 1.5 جنيه

48- قرار رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة فنية لمتابعة آلية التسعير التلقائي، 30 ديسمبر 2018، موقع منشورات قانونية https://tinyurl.com/3e77vu6e.

- بنزين 95 من 15 إلى 17 بزيادة 2 جنيه.

نوع المادة البترولية	الزيادة بالجنيه في 2024	الزيادة بالجنيه بين 2014 و2024	النسبة المئوية للزيادة عام 2024	الزيادة بالنسبة المئوية في آخر بين 2014 و2024
لتر السولار	5.25	12.60	63.6%	1127.2%
لتر بنزين 80	3.75	12.85	37.5%	1427.7%
لتر بنزين 92	3.75	13.40	32.6%	724.3%
لتر بنزين 95	4.50	11.15	36%	190.5%
لتر الكيروسين	5.25	12.40	63.6%	1127.2%
طن المازوت لقطاع الكهرباء	4000	4200	160%	182.6%
طن المازوت لقطاع الأغذية	0	500	0%	50%
طن المازوت لغير قطاعي الكهرباء والأغذية	3500	8000	58.3%	533.3%

جدول يوضح الزيادات بالجنيه والنسبة المئوية في عدد من أنواع المواد البترولية في آخر 10 سنوات وعام 2024.

النسبة المئوية للزيادة في 2024 (%)

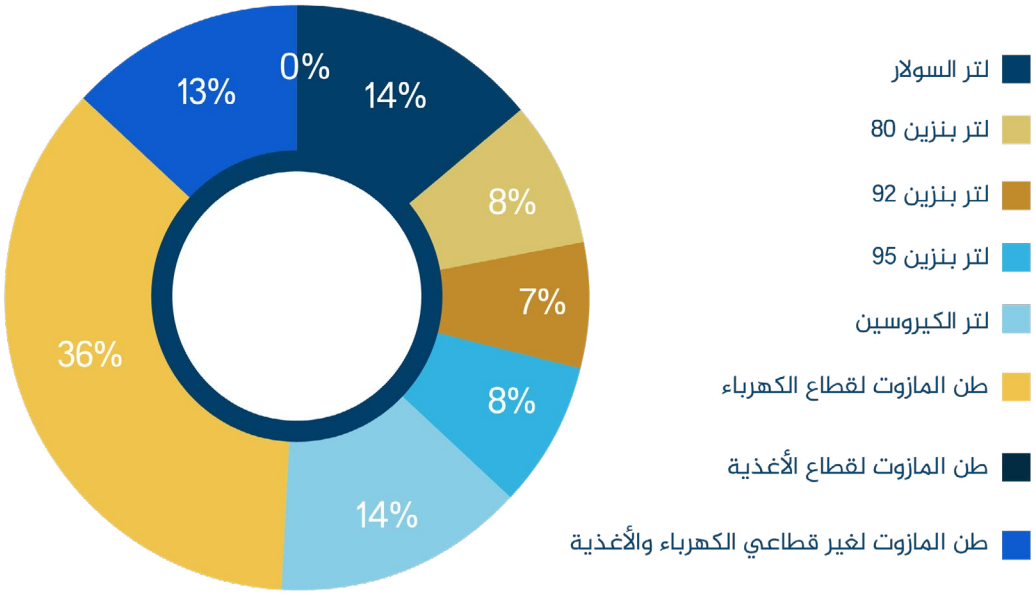

النسبة المئوية للزيادة في آخر 10 سنوات (%)

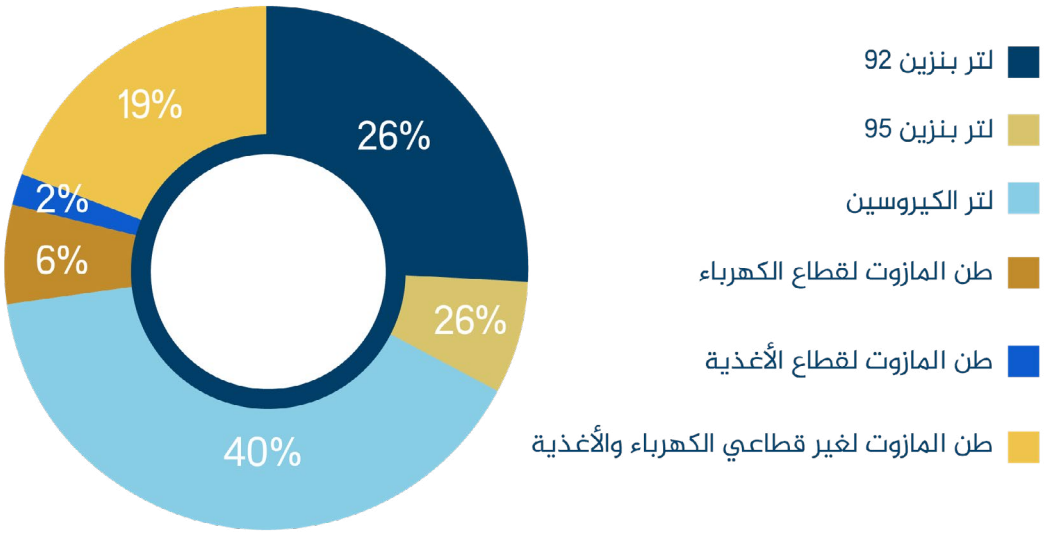

الزيادة الأخيرة في 2025

واستمرت الحكومة في العام الحالي في رفع أسعار البنزين تمهيدًا لرفع الدعم كليًا عنه استجابةً لشروط صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على شرائح القروض التي أدت لزيادة الديون الخارجية وفوائدها بشكل كبير كما أوضحنا، وبنسب خالفت مرة أخرى نسبة ال10% التي حددها قرار رئيس الوزراء رقم 1558 لسنة 2019 والتي من المفترض أن تلتزم بها الحكومة عند زيادة أسعار البنزين، حيث زادت أسعار أنواع البنزين والمحروقات بنسب تراوحت بين 11.1% و 33.3%، حيث زادت أسعار لتر السولار

وبنزين 80 و92 و95 بالترتيب إلى 15.5 و 15.75 و 17.25 و 19 جنيه، وزاد سعر أسطوانة الغاز المنزلي من 150 إلى 200 جنيه، والتجاري من 300 إلى 400 جنيه[49].

(المـادة الثانية)

تطبق آلية التسعير التلقائى على المنتجات البترولية تسليم المستهلك شاملاً الضريبة على القيمة المضافة باستثناء البوتاجاز والمنتجات البترولية المستخدمة من قِبَل قطاعى الكهرباء والمخابز ، وذلك اعتباراً من نهاية شهر يونيو ٢٠١٩ ، وذلك بعد الوصول لتغطية التكلفة . وسيتم مراجعة سعر بيع هذه المنتجات فى السوق المحلى على النحو الوارد بالمادة الأولى من هذا القرار على ألا تتجاوز نسبة التغيير فى سعر بيع المستهلك ارتفاعًا وانخفاضًا عن (١٠٪) من سعر البيع السارى .

خاتمة

الموجات المتتابعة من تقليص الدعم وتغيير منظومته تجعل المواطن الأفقر في حالة قلق وتوتر دائم من ارتفاع الأسعار بشكل غير منطقي، في وقت يعاني فيه أصلًا شظف العيش. في نهاية المطاف، المواطن لا يعنيه نقص النقد الأجنبي أو زيادته أو تحركات الدولار أمام الجنيه، بل يعنيه بشكلٍ مباشر سعر رغيف خبزه وثمن مواصلاته التي يستقلها وأسعار المواد الغذائية التي ترتفع باستمرار بلا رؤية واضحة عن قُرب استقرارها، أو بمعنى أدق بتوقعات أصبحت دائمة عن ارتفاعها عاجلًا أو آجلًا، ولا تحقق أي عدالة أو ترشيد، بل تُرسّخ لمزيد من الظلم الاجتماعي ومزيد من الشعور باللامساواة.

49- الجمعة 11 أبريل 5202.. زيادة أسعار البنزين جنيهين ولتر 59 يسجل 91 جنيه، بوابة الشروق 11 أبريل 2025
https://tinyurl.com/yc73597u

الإنسان والمدينة للأبحاث

الإنسانية والاجتماعية

www.hcsr-eg.org
info@hcsr-eg.org